في محاولة منه لخفض معدلات التضخم

«الوطني»: المركزي الأوروبي يرفع سعر الفائدة للمرة الأولى منذ 11 عاماً

مؤشرات مديري المشتريات تكشف عن تراجع قراءة مؤشرات قطاعا الخدمات والتصنيع بأكبر اقتصاد في أوروبا

●●●●

ارتفاع طلبات الحصول على اعانات البطالة في الولايات المتحدة للأسبوع الثالث على التوالي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن طلبات الحصول على إعانات البطالة الأمريكية ارتفعت للأسبوع الثالث على التوالي لتسجل أعلى مستوياتها منذ نوفمبر مع إعلان المزيد من الشركات عن تسريح الموظفين. إذ قفزت الطلبات المقدمة لأول مرة للحصول على الإعانات الحكومية بواقع 7 ألاف طلب لتبلغ 251 ألف طلب خلال الأسبوع المنتهي في 16 يوليو. وفي ذات الوقت، ارتفعت المطالبات المستمرة للحصول على إعانات البطالة بمقدار 51 ألف طلب إلى 1.38 مليون طلب خلال الأسبوع المنتهي في 9 يوليو، مسجلة أعلى زيادة أسبوعية منذ نوفمبر.

وفي ظل تزايد المخاوف من الركود، قد يستمر تزايد طلبات الحصول على اعانات البطالة، خاصة بعد رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة عدة مرات بأعلى المستويات منذ عقود ما قد يحد من طلبات التوظيف. إلا أن معدل البطالة ظل عند مستوى 3.6 في المئة للشهر الرابع على التوالي، بما يتماشى مع أدنى مستوياته المسجلة في 50 عام، والتي شهدناها آخر مرة قبل تفشي الجائحة في عام 2020.

أوروبا

رفع البنك المركزي الأوروبي الأسبوع الماضي سعر الفائدة الرئيسي لأول مرة منذ 11 عام بمقدار 50 نقطة أساس، لتصل بذلك إلى أعلى معدل منذ عام 2000. كان المتداولون قد توقعوا رفع سعر الفائدة بمعدل أقل بمقدار 25 نقطة أساس وفقاً لبيان البنك في اجتماعه الأخير. ويتسق قرار البنك المركزي الأوروبي مع توجهات البنوك المركزية الأخرى، التي قامت بتشديد سياستها النقدية وينهي بذلك تجربة استمرت 8 سنوات، حيث كانت تكاليف الاقتراض خلالها دون الصفر. ورفع البنك المركزي سعر الفائدة على تسهيلات الودائع لدى البنك بمقدار 50 نقطة أساس إلى 0 في المئة. وفي ذات الوقت، ارتفع معدل إعادة التمويل وسعر الإقراض الهامشي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 0.5 في المئة و0.75 في المئة على التوالي. وجاء هذا الإجراء المتشدد المفاجئ بالتزامن مع الموافقة على أداة سياسية جديدة بعنوان «أداة حماية انتقالية»، وهي خطة جديدة لشراء السندات بهدف مساعدة دول منطقة اليورو الأكثر مديونية والحد من الاختلاف الكبير في فروق الأسعار للدول الأعضاء.

وفي سياق حديثها بعد الإعلان عن القرار، بررت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاجارد الزيادة الكبيرة لسعر الفائدة قائلة: «يستمر التضخم في الارتفاع بشكل غير مرغوب فيه ومن المتوقع أن يظل فوق المستوى المستهدف لبعض الوقت. وتشير أحدث البيانات إلى حدوث تباطؤ في النمو، مما يطغى على توقعات النصف الثاني من عام 2022 وما بعده».

ويواجه البنك المركزي مهمة أصعب من معظم أقرانه العالميين. بصرف النظر عن وضع السياسة النقدية لاقتصادات الدول الأوربية التسعة عشر، تتزايد مخاطر حدوث ركود بسبب الحرب في أوكرانيا، التي تسببت في ارتفاع معدلات تضخم تكاليف الغذاء والوقود. وتعتبر ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، أكثر الدول عرضة للمخاطر بصفة خاصة نتيجة اعتمادها الشديد على إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا، التي أصبحت محدودة بعد فرض العقوبات. إلا ان التدفقات عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي نورد ستريم عادت مرة أخرى الأسبوع الماضي بعد استكمال اعمال الصيانة، ما وفر بعض الارتياح للأسواق.

انكماش نشاط الأعمال

تقلص النشاط الاقتصادي في يوليو بالتزامن مع انكماش قطاع التصنيع وركود قطاع الخدمات. كشفت البيانات الأولية لمنطقة اليورو عن انخفاض مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 49.4 في يوليو مقابل 52.0 في يونيو، متراجعاً دون مستوى 50 للمرة الأولى منذ فبراير 2021. وباستثناء تدابير الاغلاق لاحتواء الجائحة، يعتبر هذا أول انكماش يتم تسجيله منذ عام 2013. وبالنظر إلى عصب الاقتصاد الأوروبي، شهد الاقتصاد الألماني تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات إلى 49.2 نقطة لكليهما.

أشارت توقعات الاقتصاديين إلى تسجيل معدلات نمو متواضعة، بينما تضاف تلك البيانات إلى الإشارات الدالة على أن الركود قد يكون وشيكا. وتسلط البيانات الضوء أيضاً على ضعف اقتصاد منطقة اليورو، الذي يواجه الآن تراجعاً مفاجئاً في تدابير التحفيز النقدي عقب قيام البنك المركزي الأوروبي برفع سعر الفائدة لأول مرة منذ أكثر من عقد. وما تزال إمدادات الطاقة مصدر قلق كبير، حيث قامت روسيا بتقليص تدفقات الغاز الطبيعي رداً على للعقوبات الغربية المفروضة عليها. وقال كريس ويليامسون، كبير الاقتصاديين في ستاندرد أند بورز جلوبل: «يبدو أن اقتصاد منطقة اليورو يتجه للانكماش في الربع الثالث من العام حيث انزلق نشاط الأعمال نحو التراجع في يوليو، وتشير المؤشرات الاستشرافية إلى الأسوأ خلال الأشهر المقبلة». وأضاف ويليامسون: «تشير الخسارة الفادحة للطلبات الجديدة وتراجع أنشطة الأعمال وتوقعاتها الأكثر كآبة إلى معدل التراجع الذي يكتسب مزيدًا من الزخم مع مرور فصل الصيف».

المملكة المتحدة

وصل التضخم في المملكة المتحدة إلى أعلى مستوياته المسجلة في 40 عام خلال شهر يونيو بالتزامن مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، مما أدى إلى تصاعد أزمة تكاليف المعيشة إلى مستويات تاريخية، لم تشهدها البلاد من قبل. إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 9.4 في المئة على أساس سنوي، مقابل 9.1 في المئة في مايو ومتخطياً التوقعات إلى حد ما. على أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.8 في المئة بعد ارتفاعها بنسبة 0.7 في المئة الشهر السابق، وما تزال قراءة المؤشر أقل بكثير من معدل الارتفاع الشهري بنسبة 2.5 في المئة المسجل في أبريل. ويعزى تسارع وتيرة الزيادة إلى ارتفاع سعر وقود السيارات بنسبة 9.3 في المئة خلال الشهر. فخلال العام الماضي، ارتفعت أسعار وقود السيارات بأكثر من 40 في المئة، مما أدى إلى وصول أسعار البنزين والديزل إلى مستويات قياسية.

قام بنك إنكلترا حتى الآن برفع سعر الفائدة خمس مرات متتالية بمقدار 25 نقطة أساس في إطار مساعيه لكبح التضخم دون دفع الاقتصاد إلى الركود. وفيما يتعلق باجتماع أغسطس القادم، اقترح أندرو بيلي محافظ بنك إنجلترا في خطاب ألقاه الأسبوع الماضي أن لجنة السياسة النقدية قد تفكر بوتيرة أكثر تشدداً وترفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس. وقد تكون تلك أكبر زيادة لأسعار الفائدة في المملكة المتحدة منذ نحو 30 عاماً. وفي الوقت الحالي، ترتفع الأسعار بوتيرة أسرع كثيراً من نمو الأجور، ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 11 في المئة في أكتوبر مع بدء ارتفاع أسعار الطاقة مرة أخرى. وكشفت أحدث البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني عن تراجع الأجور الحقيقية على مدى الثلاثة أشهر المنتهية في مايو إلى أدنى مستوياتها منذ بداية تسجيل البيانات.

وأكد بيلي أنه لن يكون هناك « شروط أو تحفظات» في التزام البنك المركزي بإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف البالغ 2 في المئة، مضيفاً أنه: «من منظور السياسة النقدية، تعد هذه الأوقات أكبر تحد لنظام عملها، الذي يهدفً إلى الحد من معدلات التضخم المرتفعة خلال ربع قرن منذ إنشاء لجنة السياسة النقدية في عام 1997. وهذا لا يعني بالتأكيد أن النظام قد فشل، بل يمكن القول إنه تم إنشاؤه بالضبط لمثل هذه الأوقات، حتى أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى»، مشيراً إلى أن قيمة أي نظام مالي، يتم اختبارها عادة في «الظروف الصعبة».

ضعف أنشطة الأعمال

نمت الأعمال في بريطانيا بأبطأ وتيرة لها منذ 17 شهراً، إذ تراجعت القراءات الأولية التي تغطي شركات قطاعي الخدمات والتصنيع إلى 52.8 نقطة، فيما يعد أدنى مستوياتها المسجلة منذ فبراير 2021. كما كشف مؤشر مديري المشتريات عن وصول معدل تضخم تكلفة المدخلات إلى أدنى مستوياته المسجلة في 10 أشهر، أو أدنى مستوى تشهده شركات القطاع الصناعي منذ 18 شهراً. إلا انه على عكس منطقة اليورو، ظلت القراءات في المنطقة التوسعية فوق مستوى 50 نقطة.

وأظهرت بيانات أخرى نشرت الأسبوع الماضي قيام المستهلكين بالحد من مشترياتهم في يونيو، مع بقاء ثقة المستهلك عند أدنى مستوياتها على الإطلاق. ونظراً لمعاناة المستهلكين من ارتفاع الأسعار، انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة أقل من المتوقع وصلت إلى 0.1 في المئة على أساس شهري مقارنة بمستويات مايو، وفقاً لمكتب الإحصاء الوطني. وباستثناء وقود السيارات، ارتفعت أحجام المبيعات في يونيو بنسبة 0.4 في المئة على أساس شهري. وقد تساهم تلك البيانات في الحد من الضغوط التي يتعرض لها بنك إنجلترا لرفع سعر الفائدة بوتيرة أعلى الشهر المقبل، الأمر الذي من شأنه زيادة الضغوط على النشاط الاقتصادي.

آسيا والمحيط الهادئ

تسارعت وتيرة التضخم في نيوزيلندا أكثر من المتوقع في الربع الثاني من عام 2022، مما زاد من الرهانات على أن الوضع سيتطلب قيام البنك المركزي بمواصلة مسار رفع أسعار الفائدة. إذ ارتفع معدل التضخم على أساس السنوي إلى 7.3 في المئة مقابل 6.9 في المئة في الربع الأول من العام، مما يدل على استمرار التضخم لفترة أطول مما توقعه بنك الاحتياطي النيوزيلندي سابقاً.

وفي مايو، أشارت توقعات بنك الاحتياطي النيوزيلندي إلى بلوغ التضخم ذروته عند مستوى 7 في المئة هذا العام ليتراجع بعدها بنهاية العام 2023. إلا انه خلال الأسبوع الماضي فقط، أقر البنك بوجود «مخاطر على المدى القريب» جراء ارتفاع معدلات التضخم واتجه لرفع سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية للمرة الثالثة على التوالي. إذ ارتفع معدل الفائدة الرئيسي إلى 2.5 في المئة، مع تأكيد البنك المركزي مواصلة تشديد السياسة النقدية «بوتيرة سريعة».

السلع

في الأسبوع الماضي، أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محادثة هاتفية مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لمناقشة استمرار التعاون بين دول الأوبك وحلفائها، وفقاً لبيان صادر عن الكرملين، الذي ذكر «تم التأكيد على أهمية تعزيز التنسيق داخل الأوبك وحلفائها. وأشارا إلى «أن دول المنظمة مستمرة في الوفاء بالتزاماتها للحفاظ على التوازن في سوق النفط العالمي».

وتأتي تلك المحادثة قبل أسبوعين فقط من اجتماع الأوبك وحلفائها لمناقشة إستراتيجية الإنتاج في الثالث من أغسطس. وقد تحدد هذه المحادثات ما إذا كانت المجموعة ستزيد انتاجها كما ألح الرئيس الأمريكي جو بايدن في الطلب. وقد ارتفعت أسعار النفط يوم الجمعة بعد تراجعها خلال الفترة الأخيرة على خلفية ضعف الطلب من الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط الخام على مستوى العالم. وكشفت البيانات الصادرة في وقت سابق من الأسبوع الماضي عن تراجع الطلب على البنزين في الولايات المتحدة بنسبة 8 في المئة تقريباً على أساس سنوي حتى خلال ذروة موسم القيادة الصيفي. وقد أدى ذلك إلى الضغط على أسعار عقود خام غرب تكساس الوسيط، بينما كان اداء مؤشر مزيج خام برنت على النقيض من ذلك، حيث سجل مكاسب للمرة الأولى في ستة أسابيع على خلفية تزايد الطلب الآسيوي.

إعانات البطالة الأمريكية تواصل الارتفاع

التضخم في نيوزيلندا يرتفع أكثر من المتوقع

تراجع الدولار بعد ثلاثة أسابيع من المكاسب يعطي فرصة لارتفاع اليورو والجنيه الاسترليني

أسهم شركات التكنولوجيا جاءت في الصدارة بعد إعلانها عن نتائج مالية قوية

منحنى عوائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل عامين و10 سنوات يظل معكوساً في إشارة تحذر من الركود القادم

البنك المركزي الأوروبي يرفع سعر الفائدة الرئيسي